

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٨٩١ لسنة ٢٠١٥

بإنشاء الشعبة النوعية العامة لأصحاب الصيدليات

بالاتحاد العام للغرف التجارية واعتماد لائحة نظامها الأساسي

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

بشأن الغرف التجارية؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير

المختص والوزارة المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إصدار لائحة النظام الأساسي

للشعب النوعية العامة بالاتحاد العام للغرف التجارية.

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية للعاملين بالاتحاد العام للغرف التجارية؛

وعلى قرار مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية بجلسة ١٧ أبريل ٢٠١٤؛

وعلى مذكرة رئيس القطاع المفوض في بعض اختصاصات قانون الغرف التجارية

بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١٥؛

قدر:

(المادة الأولى)

تشأً بالاتحاد العام للغرف التجارية شعبة نوعية عامة لأصحاب الصيدليات،
وتكون تحت إشراف الاتحاد العام للغرف التجارية .

(المادة الثانية)

يعمل بلائحة النظام الأساسي للشعبة المشار إليها بالمادة الأولى بالصيغة المرفقة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار ولائحة النظام الأساسي المرافق له في الواقع المصرية،
ويعمل به من تاريخ نشره .

٢٠١٥/١١/٢١

وزير التجارة والصناعة

مهندس / طارق قابيل

وزارة التجارة والصناعة

الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

لائحة النظام الأساسي

للشعبة النوعية العامة لأصحاب الصيدليات

أولاً - اسم الشعبة ومقرها وغرضها :

المادة (١) :

تطبقاً لنص المادة (٤٢) فقرة (٥) من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٨٩، ينشأ بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية - الشعبة النوعية العامة لأصحاب الصيدليات للعناية بالمصالح المشتركة لأعضائها تحت الإشراف المباشر للاتحاد العام للغرف التجارية وفي حدود اختصاصها .

المادة (٢) :

مقر الشعبة الرسمي هو مقر الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بمدينة القاهرة .
ويجوز لمجلس إدارة الشعبة عقد اجتماعاتها بمقر إحدى الغرف التجارية التي بها شعبة نوعية نظيرة تستضيف الشعبة العامة مع إخطار الاتحاد العام للغرف التجارية كتابة - بموعد ومكان الاجتماعات قبل عقدها بخمسة أيام على الأقل وبعد موافقته .

المادة (٣) :

تستهدف الشعبة تحقيق الأغراض الآتية من خلال الاتحاد العام للغرف التجارية :

- ١ - تنظيم العمل في نشاط الصيدلة والعمل على النهوض به .
- ٢ - اقتراح ما من شأنه تنمية وتنشيط وتوحيد الجهد لرفع مستوى المهنة .
- ٣ - توطيد الوفاق والتعاون بين الأعضاء، ومنع التنافس غير المشروع أو الممارسات الضارة بينهم - والمشاركة في حل الخلافات بين الأعضاء، أو بينهم وبين الأفراد .
- ٤ - بحث المقترنات والمشروعات التي تقدم إليها من الشعب النوعية النظيرة بالغرف التجارية واقتراح الحلول المناسبة وعرضها على الاتحاد العام لاتخاذ اللازم .

- ٥ - العمل على حل المشكلات التي تتعرض نشاطها والسعى إلى تقوية العلاقات وتبسيط الإجراءات مع الأجهزة الرسمية المعنية بالدولة وأجهزة الإنتاج والتمويل، والتسويق المرتبطة بهذا النشاط .
- ٦ - التعرف على الأسواق الخارجية من خلال تبادل الاتصالات واستقبال الوفود وتنظيم المؤتمرات والمشاركة فيها وفق القواعد والضوابط التي يضعها الاتحاد العام .
- ٧ - تبني برامج التدريب والتوعية وتبادل الخبرات للارتفاع بمستوى الأداء بين المارسين للنشاط ونشرها بين أعضائها وفق القواعد التي يضعها الاتحاد العام .
- ٨ - اقتراح التشريعات والضوابط المنظمة لتسهيل الإجراءات التي تحكم هذا النشاط ورفعها للاتحاد العام لوضعها في الإطار الشرعي مع الجهات المختصة .
- ٩ - التعاون من خلال الاتحاد العام مع الجهات المختصة لتطوير وسائل وأساليب العمل في هذا النشاط لتحقيق الكفاءة والجودة اللازمين لتطوير الجوانب التسويقية للعاملين بهذا النشاط .
- ١٠ - وضع ميثاق شرف للمهنة يلتزم به القائمون والممارسوون لهذا النشاط .
- ١١ - مراعاة ضوابط أحكام المادة (٢٣) من القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥١
- ١٢ - يمتنع على الشعبة أن تظهر أمام الغير باعتبارها شخصاً معنوياً مستقلاً عن الاتحاد العام للغرف .

ثانياً - تشكيلات الشعبة :

المادة (٤) - تشكل الجمعية العمومية للشعبة من :

- ١ - رئيس الشعبة النوعية المناظرة في كل غرفة تجارية أو من يفوضه .
- ٢ - أعضاء الغرف التجارية العاملين في النشاط من تقدموا بطلبات عضويتهم للشعبة العامة .

المادة (٥) :

يشترط ألا يقل عدد أعضاء الجمعية العمومية عن العدد الذي يحدده مجلس الاتحاد ويحد أدنى خمسون عضواً حيث تم تعديها بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٠٠٥/٧/٢٠١٦

المادة (٦) - يشترط في عضو الجمعية العمومية ما يلى :

١ - أن يكون من التجار أو الصناع الذين يزاولون تجارة أو صناعة نشاط أو مهنة هذه الشعبة وعضوًا بالشعبة المناظرة بالغرفة التجارية ومستوفياً لشروط المادة (٥) من القانون ٦ لسنة ٢٠٠٢

٢ - أن يكون مسداً للاشتراك السنوي للغرفة التجارية وكذا الاشتراك للشعبة المناظرة بها حتى عام تقديم طلب اشتراكه .

٣ - أن يسدد الاشتراك السنوى للشعبة العامة والذى يحدده مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية بمراعاة أحكام قانون الغرف التجارية .

٤ - ألا يكون قد صدر قرار بإسقاط عضويته من مجلس إدارة الغرفة التجارية أو مجلس إدارة الشعبة التابع لها مالم تمض على صدوره أربع سنوات على الأقل .

المادة (٧) - يلتزم عضو الشعبة بما يلى :

الأحكام والضوابط الواردة بهذه اللائحة .

عدم استغلال انضمامه للشعبة لغرض شخصي يسىء للشعبة أو زملائه .

ضوابط ميثاق الشرف التجارى الذى يصدره الاتحاد العام .

ألا يستغل بالمضاربات أو بالمارسات الاحتكارية أو ما من شأنه الإضرار بالسوق .

عدم التخلف عن اجتماعات الجمعية العمومية إلا بعد ريقبله مجلس الإدارة .

المادة (٨) - تزول صفة العضوية في الحالات التالية :

الوفاة، فقد شرط من شروط العضوية، الاستقالة، صدور قرار مجلس الإدارة بإنها، العضوية في حالة الإخلال بأى من الالتزامات الواردة بالمادة السابقة .

المادة (٩) :

تحجتمع الجمعية العمومية لأول دور انعقاد لها بدعوة من رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ويرأس الاجتماع لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

وتحجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة على الأقل كل عام خلال ثلاثة شهور الأولى من السنة ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا بحضور الأغلبية النسبية لعدد الأعضاء، فإذا لم يتكامل هذا العدد يتأجل الاجتماع لمدة ساعة على الأقل ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً بحضور ربع عدد الأعضاء، أو بما يقل عن عدد أعضاء مجلس الإدارة وتتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين .

المادة (١٠) :

يكون اجتماع الجمعية العمومية في دور انعقادها العادي بدعوة من رئيس مجلس إدارة الشعبة أو النائب الأول في حالة غيابه .

ويجوز اجتماعها بنا، على طلب كتابي يقدم إلى رئيس الاتحاد العام من ثلثي أعضاء مجلس الإدارة أو ربع عدد أعضاء الجمعية العمومية على الأقل .

ويجوز لرئيس الاتحاد العام للغرف دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير عادي في الزمان والمكان الذي يحدده إذا ما لزم الأمر أو عند الاستعجال والضرورة لذلك .

المادة (١١) - تختص الجمعية العمومية بالنظر في الأمور التالية :

انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشعبة .

مناقشة المشاكل التي تعوق نشاط عمل الشعبة ورفع التوصيات بشأنها إلى الجهات المختصة من خلال الاتحاد العام .

الموضوعات التي يرى مجلس الإدارة أو الاتحاد العام إدراجها بجدول الأعمال .

اقتراح تعديل النظام الأساسي للشعبة واقتراح حلها أو اندماجها مع غيرها وبموافقة ثلثي الأعضاء .

اقتراح عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة وبموافقة ثلثي الأعضاء .

المادة (١٢) :

يجوز لعضو الجمعية العمومية أن يفوض عنه كتابة في حضور الاجتماع والتصويت عضو آخر من بين أعضاء الجمعية العمومية، ليس عضواً بمجلس الإدارة، ولا يجوز للعضو الحاضر أن يحمل أكثر من تفويض واحد فقط، ولا يجوز التفويض ما بين أعضاء الجمعية العمومية عند انتخاب مجلس إدارة الشعبة .

ثالثاً - مجلس الإدارة :

المادة (١٣) :

يشترط في عضو مجلس إدارة الشعبة ما يلى :

- ١ - الشروط الواردة بالمادة (٦) من هذه اللائحة .
- ٢ - الشروط الواردة بنص المادة (٥) من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ .
- ٣ - أن يكون مصرى الجنسية .
- ٤ - ألا يقل سنه عن ٢٥ سنة ميلادية .
- ٥ - أن يحسن القراءة والكتابة .
- ٦ - أن يتقدم بطلب الترشيح كتابة لرئيس الاتحاد العام مصحوباً بإصال إيداعه خزينة الاتحاد تأميناً قدره ٢٥ جنیهاً عند الترشيح ويصبح هذا المبلغ حقاً للاتحاد العام إذا عدل عن الترشيح بعد الميعاد المحدد أو إذا لم ينجح في الانتخاب .

المادة (١٤) :

يدبر الشعبة مجلس إدارة يتكون من عدد لا يقل عن تسعه أعضاء، ولا يزيد على واحد وعشرين عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية للشعبة بالاقتراع السرى المباشر ولأعلى الأصوات .

وينتخب مجلس الإدارة في أول اجتماع له من بين أعضائه هيئة المكتب (الرئيس ، نائب أول، نائب ثانٍ، السكرتير العام، السكرتير المساعد) .

مدة عضوية مجلس الإدارة أربع سنوات وعند خلو مقعد لأى سبب كان حل محله للمرة الباقيه من حصل على أعلى الأصوات في انتخابات تشكيل المجلس .
أما إذا كان الفوز بالتزكية يختار مجلس الإدارة من يشغل المقعد من أعضاء الجمعية العمومية فإذا تعذر يختاره رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة لشغلها المدة الباقيه .
ويجوز تعين أعضاء، منتسبي بمجلسى الإدارة ممثلين للجهات المعنية والمتعلقة بنشاط الشعبة بما لا يجاوز خمسة أعضاء، يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الاتحاد العام بناءً على اقتراح مجلس إدارة الشعبة لمدة سنة قابلة للتجديد ولا يكون لهم رأى محدود في المداولات .

المادة (١٥) :

يجتمع مجلس الإدارة بدعة من رئيسه مرة كل شهرين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

ويجب على عضو مجلس الإدارة إلا يختلف عن حضور الاجتماعات وإذا تخلف عن الحضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر يقبله المجلس يعتبر مستقلاً من عضويته .
ويجوز لرئيس الاتحاد العام دعوة المجلس لاجتماع متى استوجب الأمر ذلك .
وتعقد هيئة المكتب اجتماعات دورية بمقر الاتحاد مرة كل شهر على الأقل أو بمقر إحدى الغرف التجارية بالمحافظات بعد إخطار الاتحاد وبموافقتها .

ويجوز لأى من أعضاء، مجلس إدارة الاتحاد العام ولمندوب وزارة التجارة والصناعة حضور اجتماع مجلس إدارة الشعبة أو اجتماع الجمعية العمومية ولا يكون لهم صوت محدود في المداولات .

ولا يجوز لمجلس الإدارة عقد اجتماعاته خارج مقر الاتحاد العام إلا بعد موافقته .

المادة (١٦) :

تفصل في صحة انتخاب أعضاء، مجلس الإدارة لجنة برئاسة النائب الأول لرئيس الاتحاد العام وعضوية "مندوب عن الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية بالوزارة، مندوب عن الشعبة يختاره مجلس إدارة الشعبة".

كما تفصل هذه اللجنة في طلبات وحالات إسقاط العضوية وللمطعون في عضويته حق الإدلا، بأقواله أمام اللجنة وتقديم المستندات والمذكرات التي يراها لللجنة وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات في كل حالة ويكون قرارها نهائياً.

المادة (١٧) - اختصاصات مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة بالعمل على تحقيق أهداف الشعبة الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة ويجوز له تشكيل لجان نوعية تخدم أعضاء، الشعبة من بين أعضاء الجمعية العمومية.

المادة (١٨) - اختصاصات رئيس مجلس الإدارة:

- ١ - توجيه الدعوة لاجتماعات هيئة المكتب ، مجلس الإدارة ، الجمعية العمومية .
- ٢ - رئاسة الجمعية العمومية ، مجلس الإدارة، هيئة المكتب ، اللجان النوعية في حالة حضوره .
- ٣ - توقيع محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وهيئة المكتب ورفعها للاتحاد العام لاعتمادها .
- ٤ - يشرف على تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس الإدارة وهيئة المكتب وبصفة عامة على حسن سير العمل بالشعبة .
- ٥ - يقوم النائب الأول بأعمال رئيس مجلس الإدارة في حالة غيابه ويقوم النائب الثاني بذلك في حالة غيابهما .

المادة (١٩) - اختصاصات السكرتير العام :

- ١ - إعداد جدول أعمال مجلس الإدارة، هيئة المكتب ، الجمعية العمومية وإعداد الدعوة إلى اجتماعاتها بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة .
- ٢ - تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس الإدارة وهيئة المكتب .
- ٣ - التوقيع على محاضر الاجتماعات مع الرئيس .
- ٤ - تسيير أعمال الشئون الإدارية للشعبة .
- ٥ - يقوم السكرتير العام المساعد بأعمال السكرتير العام في حالة غيابه .

المادة (٢٠) - الموارد المالية للشعبة :

- ١ - الاشتراك السنوي الذي يحدده مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية بمراجعة أحكام قانون الغرف التجارية وتعديلاته .
- ٢ - التبرعات والهبات المقدمة للشعبة بعد موافقة مجلس إدارتها والاتحاد العام على قبولها بمراجعة أحكام المادة (٢) من القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥١ .
- ٣ - عائد الأنشطة التي تبادرها الشعبة في مجال اختصاصها .
- ٤ - أية إيرادات أخرى يوافق عليها الاتحاد العام .

المادة (٢١) - حسابات الشعبة :

- ١ - تكون حسابات الشعبة ضمن حسابات الاتحاد العام للغرف وينشأ حساب خاص باسم الشعبة يقيد به إيراداتها ومصروفاتها .
- ٢ - يتم الصرف بموجب مستندات مالية طبقاً للنظام المعمول به في الاتحاد العام وفي إطار ضوابط لاحتها المالية .

المادة (٢٢) - حل الشعبة :

يكون حل الشعبة بقرار من الوزير المختص بشئون الصناعة والتجارة بناءً على اقتراح مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف إذا لم تتحقق الشعبة الغرض الذي أنشئت من أجله أو قامت بعمل لا يدخل ضمن أغراضها أو إذا وقعت منها مخالفة لأحكام مواد القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية .

أحكام عامة وانتقالية

المادة (٢٢) :

تسرى نصوص أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ المعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ولاتحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ فيما لم يرد به نص في هذه اللائحة.

المادة (٢٤) :

تعتمد محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشعبة وهيئة مكتبها من رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية وتعتبر نافذة ما لم يتم الاعتراض عليها منه خلال شهر من تاريخ ورودها للاتحاد العام .

المادة (٢٥) :

لا يجوز لعضو جمعية عمومية في شعبة عامة أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شعبة عامة واحدة فقط .

المادة (٢٦) :

يعين بقرار من رئيس الاتحاد العام مقرر الشعبة من بين موظفي الاتحاد ليتولى أعمال السكرتارية والشئون الإدارية المتعلقة بالشعبة .

المادة (٢٧) :

تحنح الشعب النوعية العامة القائمة قبل صدور هذه اللائحة مهلة تنتهي في ٢٠٠٢/٣١ كمرحلة انتقالية لتوافق أوضاعها وفق نصوص هذه اللائحة .

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزي فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٦

١٤٠٦ - ٢٠١٦/٣/٢٧ - ٢٠١٥/٢٥٦..